تلاعب وتزوير وسرقة بثلاث دوائر حكومية في ذي قار

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الثلاثاء،عن ضبطٍ حالات تلاعب وتزوير وسرقة ومبالغةٍ في الأسعار بدوائر النفط والكهرباء والاستثمار في محافظة ذي قار.

وأفاد مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة، وبحسب بيان، "برصد فريق عمل مكتب تحقيق ذي قار مبالغةً في كلفة عقدٍ بقيمة (3,720,000) ملايين دولار أمريكي أبرمته شركة نفط ذي قار مع شركة (بوتاني) الإيطاليّة، مُوضحاً وجود مبالغة تُقدّرُ بـ(220,000) ألف دولار أكثر من الكلفة التخمينيّة في عقد إعداد كشوفاتٍ ودراسة حقن التربة بالماء في حقل الغرّاف"، مُضيفاً أنّ "شركة نفط ذي قار وقّعت عقد شراء صمامات السيطرة لمصلحة الحقل دون الحاجة لتلك المواد وهي غير قابلةٍ للتخزين؛ ممّا تسبّب بهدرٍ في المال العام"، مبيناً هدر مبلغ (90,400,000) مليون دينارٍ؛ نتيجة تغيير منشأ تجهيز الزيوت والشحوم، فضلاً عن عدم فرض غراماتٍ تأخيريّةٍ على التجهيز، ووجود تفاوتٍ كبيرٍ بين تاريخ وصل التجهيز والإدخال المخزني".

وأضاف البيان، ان "الفريق كشف (11) وصل شراء وصيانة مُزوّراً في محطة كهرباء الناصريّة

البخاريّـَة صُرِفَ بموجبها مبلغ (160,000,000) مليون دينارٍ خلال العامين (2022 و2023)"، لافتاً إلى تعامل لجنة المُشتريات مع محلّـَين فقط وبشكلٍ مُتكرّـِرٍ، فضلاً عن عدم تنظيم تحاسبٍ ضريبيّـٍ وعدم إرسال مبالغ الاستقطاعات الضريبيّـَة المُستحقة إلى الهيئة العامّـَة للضرائب، كما تمّـَ كشف سرقة قواطع الدورة (Kv11) في شبكات الجنوب الغربيّ في المُحافظة".

وأفاد المكتب وفقا للبيان، "بقيام هيئة استثمار ذي قار بالتلاعب في منح فرصٍ استثماريّـَةٍ بدون مُوافقة مجلس الإدارة، مُنبّـهاً إلى أنّـَها استندت إلى قراراتٍ له تعود لسنواتٍ سابقةٍ؛ بغية تمرير فرصٍ استثماريّـَةٍ وهميّـَـةٍ".

وتابع انه "تمّـَت إحالة عقارٍ كفرصةٍ استثماريّـَةٍ لمشروع بقيمة (742,284,000) مليون دينار لمُدّـَة (35) سنةً قابلة للتجديد، في حين إنّـَ المُوافقات الصادرة عن دوائر المُحافظة ذات العلاقة تمّـَت على عقارٍ آخر، إضافةً إلى عدم تصويت مجلس الإدارة على ثلاث إجازاتٍ تمّـَ منحها لمُستثمرين".